الأزمة السورية

السياسات التنموية والآثار الاقتصادية والاجتماعية

الدكتور محمود قاسم زنبوعه

قســـم الاقتصـــاد

كلية الاقتصـــاد

جامعة دمشـــق

الملخص

تدهورت الأزمة الراهنة التي تمر بها سورية منذ ربيع عام 2011 إلى نزاع مسلح مسبباً آثاراً مأساوية في الأداء التنموي من خلال تدمير واسع للبنى التحتية والمقدرات والإمكانيات الاقتصادية، لتصل إلى خسائر غير قابلة للاحتمال للأجيال الحالية والمستقبلية. وقد كان للسياسات الاقتصادية والاجتماعية غير الفاعلة للحكومة خلال العقد الماضي – ما قبل الأزمة– دوراً أساسياً فيما آلت إليه الأوضاع، هذا فضلاً عن الظروف الموضوعية الأخرى كالعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية ولاحقاً من قِبل الاتحاد الأوروبي فضلاً عن وسائل الضغط الأخرى لإجبار سورية على التخلي عن رؤيتها الخاصة للتطور الاقتصادي وسبل حل الصراع العربي – الإسرائيلي.

حاولنا في هذا البحث إلقاء الضوء على تلك السياسات الاقتصادية والاجتماعية ونتائجها ومن ثم تقدير الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الأعمال التخريبية للعصابات المسلحة باستخدام منهجية تقوم على مقارنة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في أثناء الأزمة في عامي 2011 و2012 بالوضع الذي كانت ستكون عيه هذه المؤشرات بافتراض استمرار حالة ما قبل الأزمة والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ذلك مستفيدين من حسابات وتقديرات قام بها مجموعة من الباحثين السوريين في المركز السوري لبحوث السياسات.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في معالجة موضوع الأزمة السورية من حيث دور السياسات التنموية (الاقتصادية والاجتماعية) التي أُعتمدت من قِبل الحكومة السورية خلال العقد الماضي – أي ما قبل الأزمة – في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وفيما آلت إليه الأمور لاحقاً، كما أن ما تم التوصل إليه من نتائج قد يكون مفيداً لصناع القرار في وضع إستراتيجية تنموية تأخذ بالحسبان مصالح الطبقات الفقيرة والمهمشة في المجتمع، وإعادة الإعمار.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في ضعف فعالية السياسات التنموية (الاقتصادية والاجتماعية) في سورية خلال العقد الماضي – قبل بدء الأزمة في آذار 2011- وعدم قدرة الحكومات المتعاقبة على وضع إستراتيجية واضحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لحل المشكلات العديدة التي تعاني منها البلاد، وتحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر، وتقليص الفجوة في مستويات التنمية مع الدول النامية الناجحة على الأقل.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في:

1- تشخيص السياسات التنموية التي سبقت الأزمة وتحليلها للوصول إلى فهم أعمق للاختلالات التي أدت إلى هذا الوضع.

2- تحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الأزمة.

فرضيات البحث:

1- حقق الاقتصاد السوري تقدماً نسبياً خلال العقد الماضي على المستوى الكلي من حيث معدلات النمو والتنمية البشرية إلا أنه أخفق في تحقيق نمو لصالح الفقراء.

2- أدت عملية الإصلاح الاقتصادي خلال العقد الماضي إلى توفير مقدمات مهمة لتغيير الواقع الاقتصادي المستقر إلا أنها لم تؤدِ إلى إطلاق عملية بديلة بالكامل.

منهجية البحث:

اعتُمِدَ على المنهج الوصفي التحليلي الذي تم من خلاله التوصل إلى تحديد السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة ونتائجها وتقدير آثار الأزمة خلال العامين 2011 و 2012 من خلال استخدام سيناريوهين؛ الأول يبين شكل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لسورية اليوم بنهاية عام 2012 (سيناريو الأزمة)، والخسائر المتوقعة في هذه المؤشرات مقارنة بالسيناريو الثاني الذي كانت تسير الأمور وفقه عادةً قبل الأزمة (السيناريو الاستمراري)، والآثار الاجتماعية والاقتصادية للازمة.

مقدمة

تعيش سورية في هذه الأيام أحداثاً مأساوية تكاد تشل نظام الحياة فيها بعد أن تأزم الوضع السياسي الداخلي إلى حدود غير مسبوقة وتدهورت إلى حدٍ كبير المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

تُعدُّ سورية إحدى الدول العربية المتوسطة النمو التي تفتقر إلى مصادر التمويل الإضافية التي يُمكن أن تساعد على التخفيف من آثار المشكلات العديدة التي تعاني منها البلاد إلا أن الحديث حالياً لايدور حول التخفيف من هذه المشكلات بقدر ما يدور عن ضرورة تقديم المزيد من الجهود والتضحيات لمعالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الحرب الدائرة بين الدولة والعصابات الإرهابية المتطرفة، حيثُ تتعرض المقدرات والإمكانيات الاقتصادية للبلاد إلى مزيد من التدمير والتخريب، في الوقت الذي لاتزال فيه آفاق الخروج من الأزمة غير واضحة المعالم.

كانت سورية ومنذ عامين ونصف تقريباً تتطور وفق الإمكانيات المتاحة ولم تعرف الأزمات التي أدت إلى انهيار مصر مبارك وعصفت بشدة بتونس وانعكست سلباً على الواقع في العديد من بلدان ما يسمى "الربيع العربي". كما شكلت الإنجازات التي تحققت في قطاعات الاقتصاد الأساسي في مرحلة ما قبل الأزمة مقدمات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار إستراتيجية اقتصاد السوق الاجتماعي التي طُبقت في حينه. تلك النظرية التي لم تحقق على أرض الواقع القفزة المطلوبة في الاقتصاد ولم تُؤمن الاستقرار في الوضع المعيشي للمواطنين من خلال الدعم المقدم للقطاع الاستهلاكي، فقد كانت جهود الدولة موجهة بشكلٍ أساسي لتخفيف العبءْ الاجتماعي عن الخزينة العامة، وكان من المفترض ألا يكون ذلك على حساب مصلحة المواطن بل من خلال تغيير إستراتيجية التنمية وكان مفيداً في هذا السياق الانتقال من الاعتماد على الاستيراد إلى تنمية الصادرات وتنويعها فضلاً عن زيادة قدرة المنتجات المحلية على المنافسة الأمر الذي يؤثر إيجاباً في حجم التجارة الخارجية

وتوازنها، كما يؤثر في المحصلة النهائية وبشكلٍ أكثر فاعلية في توازن إيرادات ونفقات الدولة، وفي حجم استثماراتها ووفوراتها. وعلى الرغم من ذلك فقد حققت سورية - إلى حدٍ ما- ديناميكية مقبولة في عدد من المؤشرات الماكرو اقتصادية.

قبل بداية الأحداث لم يكن هناك حديث على مستوى البلد عن نقص في المواد الغذائية أو التعليم والطبابة ...الخ. فقد كان هناك برامج لمساعدة الطبقات الفقيرة في المجتمع من خلال دعم المواد التموينية الأساسية (الخبز، الرز، السكر...) والوقود، ورعاية الأمومة والطفولة، كما كان هناك استيعاب لقسم كبير من فائض العمالة وبشكل خاص في بناء مشاريع البناء التحتي الأساسي. وحققت سورية حتى عام 2008 وتيرة نمو مقبولة بلغت نحو 4.5%. ولم تحل هذه البرامج ومعدلات النمو المتحققة المشكلات الاجتماعية جميعها، إذ كان يلزم لذلك توفير قاعدة مادية مستقرة.

وعلى خلفية هذا المشهد لم تُشكل الأزمة المالية العالمية عام 2008 كارثة بالنسبة إليها لعدة أسباب أهمها: عدم وجود علاقات تجارية ذات وزن مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعدم وجود ارتباط كبير لليرة السورية بالدولار، كما أن نشاط البورصة كان في حدوده الدنيا. إلا أنها كشفت - وإلى حدٍ كبير- مواطن الضعف والخلل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأعطت دفعاً كبيراً للأفكار الاقتصادية بخصوص تحديد طرائق التنمية والإصلاحات اللازمة في ضوء التطورات والمستجدات التي فرضتها الأزمة.

أولاً: سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدتها الحكومة منذ عام 2000 حتى بداية الأزمة في عام 2011.

أدت التطورات التي حدثت على الصعيد العالمي والتجربة العملية وحاجات استمرار النمو الاقتصادي إلى ضرورة إعادة تقييم الإستراتيجية الاقتصادية باتجاه تحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي، فضلاً عن ضرورة إشراك القطاع الخاص المحلي والعربي والخارجي في النهضة الاقتصادية، وبدا واضحاً أنه سيكون من الصعب على سورية دون ذلك مواجهة المشكلات والصعوبات الداخلية والخارجية التي كانت تعيق حركتها نحو المستقبل.

وقد كان من شأن عاملين اثنين ميزا الاقتصاد الوطني وعلى مدى مدة طويلة من الزمن أن يُستخدما كعوامل تحفيز وضغط داخلي لتحرير النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص وإفساح المجال لقوى السوق في سورية هما:

الأول: النقص الحاد والمزمن في الموارد المالية اللازمة للتنمية المنشودة والإمكانيات المحدودة للاقتراض من العالم الخارجي.

الثاني: ضعف تقنيات الإدارة والتسويق الحديث لدى المؤسسات الاقتصادية الحكومية، وعدم قدرتها على تأمين ربحية مقبولة بالمقارنة بمؤسسات القطاع الخاص.

دارت في البداية نقاشات وحوارات خاصةً في وسائل الإعلام عن الإصلاحات الممكنة والانتقال إلى اقتصاد السوق وخصخصة الأموال العائدة للدولة، إلا أن هذه النقاشات لم تؤدِ إلى نتائج عملية ذات أهمية. وكما كان في السابق بقيت مسألة إعادة هيكلة (إصلاح) القطاع العام ونقل ملكية الدولة إلى القطاع الخاص مسألة ذات حساسية خاصة، فقد كانت هنالك تخوفات بشأن تغيير أشكال الملكية الخاصة وخاصةً لدى الطبقات الدنيا والمتوسطة الواسعة من السكان من أن تركيز الأصول وأدوات الإنتاج الضخمة في أيدي القلة وظهور مالكين جُدد قد تُشكل رافعة لعمليات احتكار وفساد.

إن الموقف المعارض للخصخصة من قِبل أكبر شريحة من المجتمع تَكَوَنَ ليس من خلال معرفة الواقع المحلي فحسب، بل من خلال التجارب والتحولات المشابهة في روسيا والمعسكر الاشتراكي السابق التي كانت مثالاً يحتذى بالنسبة إلى سورية، وخاصةً خلال عمليات التأميم الكبرى لوسائل الإنتاج الأساسية بعد ثورة آذار 1963 ووصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة. كما مرت النقاشات والحوارات في مخاض عسير بخصوص تحديد طرائق تطوير التنمية فقد كانت تتصادم وجهتا نظر خصوصاً في الموقف من اقتصاد السوق.

الأولى: معارضة وتدعو إلى الحفاظ على القطاع العام من التفكك وعَدِّه ضمانة للحفاظ على مصالح الطبقات الفقيرة من المجتمع، وتدعو إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة في تلك المجالات التي لا تنافس فيها الدولة.

الثانية: مؤيدة ترى في اقتصاد السوق حلاً للمشكلات التي يُعاني منها الاقتصاد وترى أن عدم تطبيقه يعني السباحة في عكس التيار.

فقد كان من الصعوبة بمكان اتخاذ القرار فيما يتعلق باعتماد آلية اقتصاد السوق. ففي سورية وكما في باقي البلدان النامية هناك أسباب حقيقية تستدعي وجود ليس فقط السلطة السياسية وإنما الاقتصادية أيضاً وبشكلٍ متلازم ضمن إطار الدولة. وهذا ما يؤكده التاريخ الاقتصادي لشعوب الشرق العربي حيثُ كانت هذه المنطقة قائمة ضمن شروط السلطة المُطلقة للدولة التي استطاعت بمفردها وعلى مدى قرون وضمن ظروف الوسط المحيط القائمة من تعبئة الإمكانيات والقدرات اللازمة لإدارة

مؤسسات الدولة والمجتمع معاً. لذلك فليس مستغرباً من أن يكون دور الدولة في الوطن العربي وفي سورية على وجه الخصوص هو الغالب حيثُ يُخشى من أن إطلاق الحبل على الغارب لاقتصاد السوق الحر أن يُفقد الدولة القدرة على التحكم والسيطرة ومن تطوره وفق سيناريوهات السوق المتوحش الذي تتحمل الدولة في النهاية تبعاته السياسية والاجتماعية.

إن ما يُبرر مثل هذه الشكوك هو أنه في دوائر الاستثمار المحلية يُمكن أن تسود حسابات تتجاهل المصالح القومية العامة وقد تتناقض مع مصالح المجتمع. ويضاف إلى ذلك أن رأس المال الخاص يميل للعمل بشكلٍ أساسي في تلك الأعمال ذات دورة رأس المال القصيرة، ولديه بشكلٍ عام مستوى متدنٍ من المسؤولية الاجتماعية، كما أن الرأي العام يُبدي عدم الثقة في صدق النيَّات لدى مجتمعات الأعمال وفي قدرتها على المشاركة دون انحياز في توزيع المردود الاقتصادي.

وبالمقارنة بغيرها من الدول كانت سورية أكثر محافظةً وإصراراً في الدفاع عن رؤيتها للسياسة الاقتصادية. وهذا ماعمق الهوة بينها وبين مصر على سبيل المثال التي انطلقت شكلياً نحو الأمام من وجهة نظر تقليص حصة الدولة ودورها في الاقتصاد وتطوير القطاعات التي تعتمد على التصدير والبحث عن ثغرات في الجوانب عالية التنافسية في السوق الخارجية. وفي ضوء التطورات المتسارعة على الصعيدين الإقليمي والعالمي ومن أجل تقليص الفجوة مع الدول التي حققت نجاحات في مجال التنمية وللاستفادة من العلاقات الدولية والمساعدات التي تُقدمها المنظمات والمؤسسات الدولية في هذا المجال، فقد تم في سورية ومنذ بداية القرن الحالي التراجع عن التجربة التي كانت سائدة منذ قيام الحركة التصحيحية عام 1970 والانتقال إلى نظرية اقتصاد السوق الاجتماعي وإشراك القطاع الخاص بشكل أكثر فاعلية في عملية التنمية الاقتصادية للاستفادة من إمكانياته المادية والفنية والإدارية، على أن يجري ذلك على نحو متأنٍ ومدروس، مع الإشارة إلى أن مقدمات هذه الخطوة كانت قد بدأت منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، مع صدور قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991.

وقد أُقِرَّ هذا التوجه في المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي في عام /2005/. الذي يعني من حيث المبدأ قوننة اقتصاد السوق القائم وتنظيمه اجتماعياً، والانتقال من اقتصاد السوق غير النظامي إلى سوق نظامي تتحدد فيه حقوق الفعاليات الاقتصادية وواجباتها كلَّها على نحو واضح في علاقاتها مع المجتمع، بهدف الحفاظ على مصالح الطبقات الفقيرة من المجتمع، وكانت هناك المبررات كلّها للاعتقاد بأن هنالك صعوبات وعوائق ستظهر أمام هذا التوجه من قِبل المؤسسات والوكالات الدولية في البلدان المتطورة صناعياً التي تتحكم في مسائل تقديم المساعدات والدعم اللازم للتنمية المنشودة وفرض شروطها القاسية لمنح القروض والمساعدات، وأكثرها قساوةً

وإرهاقاً هو التحول إلى اقتصاد السوق الحر وامتناع الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية. وفي مقدمة هذه المؤسسات صندوق النقد والبنك الدوليين اللذين يُصران على التنفيذ الحرفي لمثل هذه الشروط في المسائل التي لها أهمية خاصة على مصير البلدان النامية. وهي عبارة عن تنفيذ إصلاحات بنيوية من قِبل متلقي المساعدة وإعادة هيكلة الديون والعديد من القضايا الأخرى التي تتعلق بها قدرة آليات إعادة الإنتاج على الاستمرار وحيوية المنظومات السياسية، بما في ذلك البلدان العربية المشابهة وبشكلٍ خاص لسورية التي عُدَّتْ وعلى مدى عقود موضع اهتمام غير مرحب به من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تمارس الضغط على سورية بواسطة العقوبات الاقتصادية الجائرة وباستخدام وسائل الضغط الأخرى لإجبارها على التخلي عن رؤيتها الخاصة للتطور الاقتصادي وسبل حل الصراع العربي-الإسرائيلي.

كما أن تعاون سورية مع الاتحاد الأوروبي وكذلك مع أعضاء المنظمات الاقتصادية في حوض البحر الأبيض المتوسط ومع أعضاء اتفاقية منظمة التجارة الحرة كان محكوماً بعوامل سياسية. إذ كان على سورية التحرك ضمن أُطر محددة تحديداً صارماً إن هي أرادت التعاون مع السوق الأوروبية والاستفادة من نظام ملائم في العلاقات مع الشركاء الأوروبيين. وقد يكون هذا أحد أهم الأسباب الرئيسة لعدم توقيع اتفاقية الشراكة الأوربية-السورية.

ثانياً: أهم الإجراءات المتخذة لتطبيق نظرية اقتصاد السوق الاجتماعي والنتائج الاقتصادية حتى بداية الأزمة في ربيع 2011.

- تم في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي وضع تشريعات جديدة تُنظم جوانب النشاط الاقتصادي الداخلي والخارجي، وتخلق البيئة المناسبة لرأس المال الأجنبي والوطني إذْ تم التركيز بشكلٍ خاص على الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إصدار حزمة كاملة من الإجراءات وتعديل قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 بموجب المرسوم التشريعي رقم /7/ لعام2000. وكان أهم ماتضمنته هذه التشريعات السماح بإقامة البنوك الخاصة وإنهاء احتكار الدولة للقطاع المصرفي الذي دام أكثر من أربعة عقود، وفتح مرحلة جديدة أمام القطاع المصرفي السوري، إذْ بدأت العديد من البنوك مزاولة عملها بدءاً من عام 2004 والسماح بحيازة القطع الأجنبي، وتوحيد سعر الصرف، وفتح حسابات بالعملة الأجنبية، وفي عام 2009 افتُتِحَ في دمشق سوق الأوراق المالية (البورصة) وأُصدِرَت العديد من المراسيم عن أسس النشاط الاقتصادي ونشاط الوكلاء الاقتصاديين والمؤسسات في بيئة متغيّرة.

- إصلاح النظام الضريبي: من خلال تخفيض ضريبة الأرباح، وتخفيض التعرفة الجمركية على المواد الأولية، وإلغاء الرسوم والضرائب على الدخل الناتج عن الصادرات الزراعية، وتخفيض قائمة السلع الممنوع استيرادها بما فيها السيارات، كما استمرت سورية في تخفيض التعرفة الجمركية المفروضة على الواردات من الدول العربية في إطار انضمامها إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

- كما تم التركيز في إستراتيجية التنمية على الجوانب المتعلقة بتعزيز مكون التصدير في النشاط الاقتصادي الخارجي لسورية من خلال زيادة حصة الصناعات التحويلية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي.

- التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية: من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات مع العديد من دول العالم مثل تركيا وإيران والصين، فضلاً عن محاولة توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

- التعاون مع الاتحاد الأوروبي والجهات المانحة والمنظمات الدولية والبنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة لتأمين التمويل اللازم لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي.

- إحداث المدن الصناعية في ثلاث محافظات (ريف دمشق-حمص-حلب) ودراسة لإحداث مدن جديدة.

- تحرير قطاع الاتصالات جزئياً منذ العام 2001، عندما بدأت الحكومة الترخيص لمستثمرين من القطاع الخاص السوري ومستثمرين أجانب لإنشاء شبكتين للهاتف الخليوي وتشغيلهما.

- أُضيف إلى هذه القائمة قرارات كثيرة لمصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف التي شكلت آلية متشعبة لخدمة الاستثمارات الأجنبية.

- كان من المخطط إقامة منطقة اقتصادية- زراعية خاصة (أغروبوليس) في منطقة الغاب، وكان من المفترض أن تُخصص لتوطين الاستثمارات واستقبال التكنولوجيا الحديثة بهدف تصنيع منتجات زراعية منافسة وتخصيصها للتصدير حصراً.

- وبالمحصلة فقد تغيّر الوضع إلى درجة يُمكن معها القول: إذا كان الحديث يدور في زمن التوجه الاشتراكي عن تطور الرأسمالية في نطاق محدود وبشكلٍ مجتزأ فإنه ومنذ بداية القرن الحالي أصبح الحديث أكثر وضوحاً وشمولاً. ويشهد على انبعاث السوق دليل سهولة إدارة الأعمال ذي المكونات العشرة الذي يُراقب من قِبل البنك الدولي لـــ: /181/ دولة. فقد احتلت سورية ترتيباً في

بداية الربع الثالث من اللائحة فيما يتعلق بمؤشرات التجارة العابرة للحدود، ودفع الضرائب وحماية المستثمرين وفتح الأعمال واستئجار اليد العاملة والحصول على التراخيص.

- وكانت في المنتصف من حيث مؤشرات تسجيل الملكية وتصفية الأعمال. وجاءت في الآخر تقريباً من حيث تنفيذ العقود والوصول إلى القرض[1].

طبعاً من غير الممكن عَدُّ سورية مثالاً يُحتذى في سلوك السوق الحر، وكما هو واضح كانت عمليات التحول التي بدأت فيها تتميّز بالعطالة، وكانت مُثقلة بالالتزامات الاجتماعية للسلطة الحاكمة، كما أن تطورها جرى في ظل ظروف وعوامل خارجية قاسية. ولهذه الأسباب فإن تحقيق الظروف الاقتصادية وتوفيرها للنضوج تأجل إلى أجل غير مسمى بانتظار نضوج مقومات تحقيق هذا الحدث وشروطه.

ويُمكن القول: إنَّ الإجراءات والمبادرات الاقتصادية الجديدة قد خلقت بالعموم مقدمات جدية لتغيير الواقع الاقتصادي المستقر إلاَّ أنها لم تؤدِّ إلى إطلاق عملية بديلة بالكامل. فلم تتمكن سورية وقبل بداية الأزمة في عام 2011 من إجراء إصلاحات كان من شأنها أن تُشكل رافعة لتحديث البلاد وتطويرها وتعطيها إمكانية الدخول في عصر العولمة ومواجهة التحديات الجديدة.

حقق الاقتصاد السوري معدلات نمو مرتفعة نسبياً خلال السنوات (2001-2010) وبمعدل نمو وسطي راوح بين 4-6%. وقد كان نتيجة هذا التحسن الجيد في الأداء الاقتصادي أن وصل حجم الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى نحو (60)مليار دولار. وبالمقارنة بالمنطقة العربية فقد كان أداء النمو الاقتصادي أعلى بقليل من المعدل الوسطي، غير أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي كان منخفضاً نسبياً، ولم يُحَقِقْ تقارباً مع مستوى الدول النامية الناجحة، أو حتى غالبية الدول العربية. فقد بلغت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2877) دولاراً بالأسعار الجارية لعام 2010. في حين بلغت في الأردن (4500) دولاراً، وفي لبنان (10044) دولاراً، وفي تونس (4200) دولاراً، وفي مصر (2789) دولاراً[2].

كما تقدمت سورية في توسيع مجالات الاستثمار الخاص، فقد ظهرت فيها شركات وطنية ضخمة وبتخصصات متعددة وبرأسمال كبير، فضلاً عن مشاريع أخرى بالتعاون والمشاركة مع رأس المال الأجنبي. فقد ارتفع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مستوى لم يتجاوز المليار دولار عام

1 تقرير الاستثمار السنوي الربعي في سورية-دمشق-2009- ص (28-29).
2 تقرير تنافسية الاقتصاد السوري لعام (2011-2012)-ص 53.

2000 إلى (7.5) مليار دولار في عام 2009، وحدثت زيادة في قيمة هذه الاستثمارات عام 2010 وحده بمقدار (2.2) مليار دولار[1].(استثمارات من الصين في قطاع النفط ومن دولة الإمارات العربية المتحدة في قطاع العقارات).

وبالمحصلة فإن سورية وقبل أحداث آذار عام 2011 كانت تسير بخطوات تتلاءم والتحديات الأساسية التي يفرضها العصر. وكانت تحاول الحفاظ على الاستقرار الماكرو اقتصادي، وتنويع الاقتصاد، ورفع القدرة التنافسية للمنتج الوطني والبحث عن إمكانية التكامل مع المؤسسات الدولية.

إلا أن ثمار هذا النمو الاقتصادي لم يصل إلى سكان سورية جميعهم البالغ عددهم عام 2010 نحو /21/ مليون نسمة، وخاصةً الطبقات الاجتماعية محدودة والمتوسطة في الدخل. وكان ذلك واضحاً من معدلات البطالة والفقر التي لم تشهد أي تحسن في مستوياتها التي كانت عليه قبل بدء سياسة الإصلاح الاقتصادي، بل على العكس من ذلك فقد شهدت المناطق الريفية، والمناطق المهمشة في المدن الرئيسة، فضلاً عن مدن مختلفة (شمال شرق سورية) تدهوراً في مستويات المعيشة لسكانها.

فقد أشارت الأرقام الصادرة عن المؤسسات الدولية المختلفة- خلافاً للأرقام الرسمية الصادرة عن الحكومة السورية – أن معدلات البطالة قد وصلت في سنة 2010 أي خلال السنة التي سبقت الأزمة إلى 20-25% من حجم قوة العمل وخاصة بين الشباب فيها، وأن نسبة الفقر فيها كانت بحدود 30% من السكان[2].

فكانت المحصلة الإجمالية لذلك كلّه، زيادة في حدة التفاوت الطبقي، وارتفاع درجة عدم المساواة في توزيع الدخل، وتهيئة مناخ لعدم استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي.

ثالثاً: الآثار الاقتصادية للأزمة

أدت الأزمة الحالية إلى نقل مركز اهتمام الدولة من الاقتصاد إلى العمليات العسكرية والسياسية الداخلية، إذْ تراجع الاقتصاد إلى الخلف وتحول إلى خاسر بسبب الخلل في العلاقات الاقتصادية وتباطؤ وتيرة النمو. فمنذ ربيع عام 2012 تطورت الأحداث إلى حرب على قوى التطرف وكان من أحد فصول هذه الحرب حزمة جديدة من العقوبات الاقتصادية من قِبل أربع جهات دولية هي الولايات

1 د.محمد السمهوري- إمكانيات الصمود: احتمالات انهيار الاقتصاد السوري بعد العقوبات- المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية-القاهرة-10شباط2012.

2 Syria Economy Profile 2011.CIA World Fact book.

المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، وتركيا. أقدم هذه العقوبات هي التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2003 وتشمل:

1- وقف الصادرات الأمريكية جميعها إلى سورية (ماعدا المتعلقة بصادرات الغذاء والدواء).

2- وقف الاستثمارات الخاصة جميعها، والنشاطات الأمريكية في سورية.

3- منع الخطوط الجوية السورية من الهبوط في مطارات الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تلا ذلك في عام 2006 اتخاذ قرار أمريكي آخر بمنع أنواع التعاملات المالية جميعها مع البنك التجاري السوري. أمَّا الاتحاد الأوربي الذي كانت بلاده تُعدُّ الشريك التجاري الأكبر لسورية حتى قيام الأزمة، فقد فرض عقوبات اقتصادية عديدة على سورية في أيلول 2011، وتشمل هذه العقوبات بالأساس قطاع البترول (الذي كانت سورية تُصدر نحو 90% منه إلى أوروبا)، فضلاً عن قطاع الاتصالات. وتشمل العقوبات الأوروبية أيضاً منع شراء السندات الصادرة عن الحكومة السورية، ومنع البنوك السورية من فتح فروع لها في دول الاتحاد الأوروبي أو الدخول في مشروعات مشتركة مع المؤسسات المالية الأوربية، وأخيراً منع سورية من الاستفادة من التسهيلات المالية والفنية التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) وفي 27 تشرين الثاني 2011 اتخذت جامعة الدول العربية قراراً بفرض عقوبات اقتصادية على سورية بعد أن قامت بتعليق عضويتها في الجامعة، وتشمل وقف بيع السلع غير الضرورية إلى سورية، ووقف التعاملات المالية مع البنك المركزي السوري، ووقف التمويل العربي لمشروعات يجري تنفيذها في سورية.

وبعد أقل من أسبوع من فرض العقوبات العربية قامت تركيا بتاريخ 2011/11/30 وكخطوة أولى، بفرض عقوبات تجارية ومالية على سورية شملت تجميد الأصول المالية للحكومة السورية بتركيا، ووقف التعاملات مع البنك المركزي السوري، ورداً على ذلك قامت الحكومة السورية بتعليق العمل باتفاقية التجارة الحرة الموقعة مع تركيا في عام 2007.

كان قطاع النفط هو أكثر من عانى من هذه العقوبات، إذْ أصبح مُجبراً في حينه على تقليص استخراج النفط إلى الثلث تقريباً، كما تأثرت الاستثمارات الأجنبية والمحلية، والتعاملات المالية الخارجية. وترافق ذلك مع تصاعد الأعمال الحربية ودخول مجموعات إسلامية متطرفة إلى سورية تلقت الدعم المادي والتدريب من دول عربية وأجنبية وبشكلٍ خاص من دول الجوار. إذْ كانت مهمة النشاطات المعادية لسورية تتمثل في الدفع باتجاه تغيير النظام القائم، وتمهيد الطريق لتحقيق هذا الهدف من خلال تقطيع أوصال البلد، وتخريب قطاعاته الإنتاجية وبناه التحتية الأساسية، وتقويض السوق الداخلية للوصول إلى حالة من التدهور الاقتصادي تُضعف إرادة الدولة في المقاومة.

أمَّا البورصة التي لم يقوَ عودها بعد فقد تكبدت خلال النصف الأول من عام 2011 خسائر تمثلت بخروج 40% من الأوراق المالية من التداول، فضلاً عن خروج قسم كبير من الأموال إلى خارج البلد، وتقلص حجم الودائع بالليرة السورية منذ كانون الأول حتى نيسان بمقدار (2.6) مليار دولار، إذْ حُوِّلَ القسم الأكبر منها إلى المصارف اللبنانية[1].

إن هروب رؤوس الأموال وتراجع الإنتاج الوطني قوضا عملية إعادة الإنتاج ونشاط الأعمال. كما أدى نمو السوق السوداء نمواً كبيراً إلى خروج قسم كبير من الكتلة النقدية من التداول الرسمي وزاد من حدة مشكلات الموازنة العامة.

كما تراجعت أهمية سورية في المنظومة الإقليمية للنقل كمركز ترانزيت للبضائع القادمة من أوروبا إلى السعودية ودول الخليج العربي والعراق. كما كان للعامل الخارجي الذي لايتعلق بإرادة القيادة السياسية في سورية والمرهون بصراع مصالح الدول الكبرى في المنطقة تأثير كبير واستثنائي في سير الأحداث في سورية.

جرى ذلك كلّه على خلفية الصعوبات التي لم يتم التغلب عليها والتي واجهت سورية خلال الأزمة المالية العالمية عام 2008. فقد توقع صندوق النقد الدولي قبل بدء الأزمة ارتفاع معدل النمو إلى 4.8% في عام 2011، إلا أنه عاد وخفض هذا التوقع إلى 3% بعد تطور الأحداث واشتداد الأزمة[2].

أمَّا الآن فإن الحالة مرشحة إلى مزيد من العقبات أمام عملية إعادة الإنتاج وقد يتحول إلى مدخل لانحدار المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لتصبح سلبية. قبل ذلك كانت الأوضاع الاقتصادية بالعموم تتناسب مع المستوى المتوسط التقليدي للبلد في التنمية الاقتصادية وكانت تؤمن العيش الكريم للجزء الأكبر من المواطنين، وفي بعض الحالات كانت تتوافق مع متطلبات أعلى من ذلك بفضل السياسة الاجتماعية التي كانت تعمل على الحد-إلى حد ما- من التناقضات الاجتماعية المزمنة التي تعدُّ طبيعية بالنسبة إلى دولة مازالت في حالة حرب وصراع مع إسرائيل وتخصص جزءاً كبيراً من مواردها للأغراض العسكرية.

وقبل بداية الأحداث - وكما ذكرنا سابقاً - لم تُعانِ سورية من نقص في المواد الغذائية أو التعليم أو الصحة....الخ، بفضل الدعم الذي كانت تُقدمه الدولة في تلك المجالات.

---

1 MEED(26 آب – 1 أيلول) ص 29.
2 IBID

إلا أن هذه الإجراءات والبرامج لم تستطع أن تحل المشكلات الاجتماعية جميعها إذ كان يلزم لذلك توفير قاعدة مادية مستقرة. إلا أن الاقتصاد السوري وحتى عام 2010 حقق معدلات نمو مقبولة راوحت من 4-6%. وسمح مثل هذا الاعتقاد بحصول تحسن تدريجي في الوضع الاقتصادي والاجتماعي[1].

وبالفعل فإنه وفي بداية العقد الثاني وبحسب توقعات المركز السوري لبحوث السياسات كان يُفترض أن متوسط الأداء الاقتصادي سيستمر في عامي 2011 و 2012 عدا قطاع الزراعة الذي شهد مواسم متعاقبة من الجفاف، لكن ونظراً إلى أن الظروف المناخية قد تحسنت - إلى حدٍ كبير- في هذين العامين فإن نزعة التنمية بالإجمال كانت إيجابية، وبعبارةٍ أخرى فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي كان يجب أن يبلغ (7.1%)في عام 2011 و (5.6%) في عام 2012[2].

ويعود تقدير الانخفاض في معدل النمو في عام 2012 إلى زعزعة الاستقرار السياسي في ذلك العام وأثره السلبي في عملية إعادة الإنتاج، إلا أنه تبيّن بأن الوضع كان أسوأ من ذلك بكثير وأن الاقتصاد تكبد خسائر فادحة حتى شهر آذار لعام 2013.

وهذا واضح من نتائج تحليل التقييمات الأولية لبيانات هيئة تخطيط الدولة ومصرف سورية المركزي (بمليارات الليرات السورية، بالأسعار الثابتة لعام2000) بحسب الجدول الآتي:

	فعلي	تقديرات سيناريو الأزمة		تقديرات السيناريو الاستمراري		الأثر		مجموع الأثر
	2010	2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011-12
الزراعة	240	263	262	263	262	0	0	0
الاستخراجية	186	163	99	185	185	23	86	109
التحويلية	100	78	23	105	110	26	86	113
المرافق	37	39	32	42	48	3	16	19
البناء والتشييد	52	59	48	54	55	-5	7	2
التجارة	297	263	200	311	326	49	126	175
النقل والاتصالات	191	158	120	208	227	51	107	1578
المال والتأمين والعقارات	80	87	66	88	96	1	30	31
الخدمات الحكومية	207	228	210	230	257	3	46	49
الخدمات الاجتماعية	59	60	73	67	76	7	4	11
المنظمات غير الحكومية	1	1	2	1	1	0	1-	1-
الناتج المحلي الإجمالي	1452	1398	1136	1555	1642	157	507	664

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات، دمشق، 2013 ،ص36.

1 Economic Development And Prospects 2009, The World Bank, 3October2009.

2 الجمعية السورية للثقافة والمعرفة- المركز السوري لبحوث السياسات-عام2013-ص35.

وإذ ما قارنا المعطيات الأساسية المكونة لبنية الناتج المحلي الإجمالي والخسائر المقدرة لعامي 2011 و 2012 فسنجد أن الضربة الأساسية قد حصلت تحديداً في عام 2012 حيثُ انهارت عملياً وبنسب مختلفة القطاعات جميعها.

تبدو المعطيات عن الخسائر الاقتصادية والاجتماعية في سورية للسنوات من 2010 حتى 2012 مخيبة وتُقدر بشكلٍ عام بما يزيد على 45% من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى هذه الخلفية يُسجل انخفاض كبير في حصة بعض القطاعات غير الأساسية، فقد انخفضت حصة الخدمات الحكومية بـــ (4.2) مرة والخدمات الاجتماعية بـــ (5.4) مرة والمال والتأمين والعقارات بـــ(2.6) مرة وفي المرافق بمرتين.

يسجل الانخفاض الأكبر في قطاع البناء والتشييد إذ بلغ (26) مرة، وتبيّن أن هذا القطاع هو الأكثر تأثراً بالأعمال الحربية التي أدت إلى تدمير شامل للأبنية السكنية والمنشآت، ويُشير تقرير الاسكوا إلى تهدم أكثر من 1.5 مليون منزل كلياً أو جزئياً. ففي ظروف حرب العصابات وانتقالها من حي إلى آخر تكون عملية إعادة إعمار المساكن غير ممكنة، ويصبح من غير المجدي إنشاء أبنية جديدة، وتصبح العملية برمتها أكثر تعقيداً بسبب نقص المواد اللازمة وارتفاع الأسعار، فضلاً عن الهجرة الداخلية والخارجية للسكان وعدم وضوح الرؤية في ظل هكذا ظروف وعوامل أخرى عديدة تجعل من النشاط الإنتاجي غير ذي فائدة.

انعكست الأزمة وبشكل حساس جداً على قطاعات أخرى مثل التجارة التي انخفضت حصتها من الناتج المحلي الإجمالي بنحو (1.7) مرة، والنقل والاتصالات بـــ (1.2) مرة، والصناعة الاستخراجية بـــ (1.7) مرة. وقد بلغت الخسائر الإجمالية لهذه القطاعات (87%) من الناتج المحلي الإجمالي. في الوقت الذي كانت فيه حصة هذه القطاعات مُجتمعة نحو (53%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010، ويتوقع أن تتراجع حصتها إلى (39%) في عام 2012[1]. وهذا يدل على الأثر العميق للأزمة في هيكل الاقتصاد السوري.

يُعدّ قطاع تجارة الجملة والمفرق (بما في ذلك الفنادق والمطاعم) المشغل الأساسي للعمالة ذات المهارة المنخفضة. وقد تعرض هذا القطاع إلى الخسارة الكبرى من إجمالي الأثر الاقتصادي للأزمة في الناتج المحلي، إذْ قُدرت خسائره ب (175) مليار ليرة سورية وتُشكل 26% من الخسائر الكلية من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب مجموعة من العوامل منها: انخفاض الطلب، وارتفاع معدل

1 المركز السوري لبحوث السياسات-2013- ص37.

التضخم، والاختناقات في سلاسل الإنتاج، وانخفاض الدخل من السياحة بـــ 60% في عام 2011، ويُقدر تراجع الناتج السياحي بنحو 90% في عام 2012 مقارنة بعام 2010.

تَكبد قطاع النفط في خريف 2011 خسائر ضخمة بسبب العقوبات وانسحاب الشركات الأجنبية وتراجع إنتاج النفط بـــ 47%. وبالنتيجة تراجعت الصادرات لأنَّ النفط المستخرج يكاد لا يكفي لسدّ احتياجات المصافي المحلية. وقد أدى ذلك إلى نقص حاد في القطع الأجنبي الذي انعكس على القطاعات الاقتصادية كلّها. ومع نهاية عام 2013 انخفض إنتاج النفط إلى /15/ ألف برميل يومياً بعدما كان /385/ ألف برميل في عام 2010 بسبب سيطرة المجموعات المسلحة على جزء كبير من آبار البترول في شمال شرق سورية، وقطع طرق نقله من أماكن الإنتاج إلى مصافي التكرير والاستهلاك[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية هذين القطاعين في تأمين القاعدة المالية في الحرب على المتطرفين وفي الحفاظ على وحدة السوق الداخلية، ومن هذه الزاوية يجب النظر إلى حالة البنية التحتية للنقل واللوجستيات في سورية. فبسبب الحالة الأمنية تفاقمت مشكلات نقل الركاب والبضائع داخل البلد وخارجه، وينطبق ذلك وبالدرجة نفسها على حركة الموانئ والمطارات بسبب انخفاض حجوم التجارة الخارجية وعمليات إعادة التصدير والترانزيت.

انخفض كذلك مؤشر فعالية قطاع الصناعة التحويلية محققاً قيماً سلبية، وتدهورت بشكلٍ عام ظروف الإنتاج وشروطه. فلم تَعد القيمة المضافة تتحقق بالحجوم السابقة وانخفضت بمقدار 76% في القطاعين العام والخاص بسبب تدمير الأصول ونهب الممتلكات والأموال وتسرب اليد العاملة. ويذكر تقرير المركز السوري لبحوث السياسات أنه وفي المرحلة الأولى من الأزمة لوحظ ازدياد فاعلية الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير؛ وذلك بسبب انخفاض قيمة العملة الوطنية إلا أن هنالك مجموعة من العوامل أدت لاحقاً إلى الاتجاه المعاكس منها: العقوبات التي فُرضت على التحويلات المالية وارتفاع كلفة المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية ونقص إمدادت المعامل بالطاقة واختناقات النقل وغيرها من العوامل الأخرى المرتبطة بالعمليات الحربية مثل الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية وتخريب المنشآت الصناعية، وبشكلٍ خاص في حلب وحمص وريف دمشق، وفقدان العديد منها القدرة على الاستمرار. ولكن في بعض الحالات استمرت - ولو بشكلٍ محدود ومتقطع- الورشات الصغيرة في المناطق والأحياء الأقل تضرراً من الحرب. كما أنه وفي بعض الأماكن التي

1 تقرير الاسكوا- مؤشر الهداف الألفية- كانون الأول 2013.

تعود فيها الأوضاع إلى طبيعتها بشكل أو بآخر يُمكن إصلاح الأضرار الحاصلة في وسائل الإنتاج غير المعقدة وتكثيف الجهود لتلبية الطلب المستمر والكبير على السلع والمواد الضرورية - قدر الإمكان- في ظروف الأعمال القتالية. ففي سورية جيش كبير من الحرفيين والفنيين الذين فقدوا عملهم بسبب منافسة البضائع الأجنبية، وبشكلٍ خاص التركية منها جاهزين لتعويض المنتجات التي خرجت من التداول والمنتجة في المنشآت الكبيرة.

وفي الحالات كلّها يُمكن أن نلاحظ من معطيات تقرير المركز السوري لبحوث السياسات أن حصة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت قيمتها المطلقة عن المدة موضوع الدراسة بمقدار 12%، وهذا مالا ينسجم مع ما جرى وخلال مدة قصيرة في قطاع البناء والتشييد الذي وكما تبيّن أصبح مشلولاً من الناحية العملية.

انخفضت خلال المدة المدروسة - وإلى حد كبير - المؤشرات الماكرو اقتصادية فعلى سبيل المثال انخفض الاستهلاك من 1209 مليار ليرة سورية في عام 2010 إلى 325 مليار ليرة سورية في عام 2012 (أي بنحو 3.7 مرة)، بما في ذلك الاستهلاك الحكومي منه (بـــ5.5 مرة)، والخاص (بـــ3.4 مرة)[1].

وتشير المعطيات عن عامي 2011 و 2012 إلى أن تقلص الاستهلاك الشخصي قد شكّل 42% من إجمالي خسائر الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة بين سيناريو الأزمة والسيناريو الاستمراري. كما تَقلص الاستثمار العام (الحكومي) بشكلٍ ملحوظ نتيجة تركيز السياسة المالية على التوسع في الإنفاق الجاري بنحو 22% من إجمالي خسارة الناتج. أمَّا تراجع الاستثمار الخاص فقد أسهم بـــ 30% من إجمالي خسائر الناتج، وبذلك وصلت نسبة مجموع الاستثمار العام والخاص إلى الناتج 7%، وهي لا تسدُّ اهتلاك رأس المال الذي يزيد على 10% من الناتج، وهذا يعني أن الاقتصاد قد حقق استثماراً صافياً سالباً، مما يؤثر في مستقبل النمو الاقتصادي على المدى المنظور[2].

وعلى هذا النحو تراجعت الصادرات لتصل في عام 2012 إلى 38.4% من الصادرات المتوقعة في السيناريو الاستمراري للعام نفسه، وكان لتراجع الصادرات النفطية في عام 2011 والتحويلية في عام 2012 دور في تفسير هذا التراجع، في حين ازدادت الواردات في عام 2011 مما ساعد على

1 المركز السوري لبحوث السياسات 2013- ص 40.

2 المرجع السابق نفسه، ص 39.

مراكمة مخازين احتياطية لمواجهة احتياجات الأزمة. لكن انخفضت الواردات المتوقعة انخفاضاً كبيراً في عام 2012 إلى 44.5% من الواردات المتوقعة في السيناريو الاستمراري للعام نفسه [1].

ويبدو أن واقع التجارة الخارجية يزداد سوءاً في عام 2013 عما كان عليه في عامي 2011 و2012، فقد أشار التقرير الحكومي الخاص عن واقع التجارة الخارجية في سورية خلال مدة الأزمة والمُعد بالتشاركية بين الحكومة وهيئة تنمية الصادرات وترويجها، إلى أن هناك تراجعاً واضحاً في الصادرات السورية بنسبة بلغت نحو 95% خلال المدة بين الربع الأول من عام 2011، والربع الأول من عام 2013، كما تراجعت الواردات بنسبة 88%، وعزت ذلك إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة التي أثرت تأثيراً مباشراً في تمويل التجارة الخارجية، فضلاً عن تشدد المصارف في تقديم التمويل للتجارة الخارجية، وتقليصها للمدد المتاحة لهذا التمويل إلى جانب تدهور عملية الإنتاج وارتفاع تكاليفها[2].

وفي عام 2011 لوحظ استمرار الاستهلاك العام بالنمو، بسبب ارتفاع أجور العاملين في القطاع العام بنسبة راوحت بين 20-25%، وازدياد معدلات التوظيف، وزيادة نسبة الدعم المقدم لبعض السلع الضرورية، وإعطاء بعض التسهيلات الضريبة للقطاع الخاص المحلي، وإنشاء صندوق وطني برأسمال يبلغ (250) مليون دولار لمساعدة الأسر السورية الفقيرة[3].

بينما تراجع هذا الاستهلاك في عام 2012 وبحسب رأي واصفي السيناريوهات ليس هناك ثقة بأنه يُمكن للحكومة الاستمرار في استخدام الاستهلاك العام كأداة سياسية لمواجهة التراجع الاقتصادي[4].

من الحقائق والأرقام الواردة أعلاه يصبح واضحاً التأثير المدمر للحرب التي أدت خلال وقت قصير إلى تحول كامل في منظومة إعادة الإنتاج في سورية، وخلقت واقعاً جديداً في الاقتصاد الوطني. وإن مثل هذه الحالة المعقدة تضع القيادة السورية من حيثُ الجوهر أمام أكثر المشكلات خطورة التي تتعلق باتخاذ القرارات التي من شأنها أن تُخفف ولو بشكل غير مباشر من الوضع المتأزم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. في الوقت الذي لم يبقَ فيه أمام الحكومة السورية ولأسباب

1 المرجع السابق نفسه، ص 39.

2 التقرير الحكومي عن واقع التجارة الخارجية في سورية خلال مدة الأزمة يتضمن مقارنة بين واقع التجارة الخارجية في الربع الأول من عام 2013 مع الربع الأول من عام 2011.

3 د.محمد السمهوري- المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية- القاهرة- 10 شباط 2012.إمكانيات الصمود: احتمالات انهيار الاقتصاد السوري بعد العقوبات.

4 مرجع سابق-المركز السوري لبحوث السياسات 2013-ص 40.

موضوعية سوى القليل من الخيارات الفعالة الهادفة إلى الحفاظ على قوى الإنتاج ووسائله وعدم السماح بفقدان الأصول المتبقية والانهيار المباشر لمنظومات آلية إعادة الإنتاج.

ويُضاف إلى ذلك بأن ديناميكية الناتج المحلي الإجمالي لا تُبقي سوى القليل من الشكوك بالنسبة إلى مؤشر حركته. فخلال عامين فقط 2011- و 2012 انخفض الناتج من 3.7% إلى 18.8% على التوالي، ومن ثَمَّ لا يُمكن لقيمته إلا أن تكون سالبة للعام الجاري (2013) كون الوضع العام لم يتحسن عما كان عليه في السنوات السابقة باستثناء تحسن الوضع الأمني والانتصارات التي يُحققها الجيش العربي السوري على الأرض.

إن مثل هذه الوقائع تؤثر سلباً في سلوك رأس المال السوري، فاحتياطيات الأموال آخذة في الانخفاض، وقد تزداد الخسائر بسرعة كبيرة نظراً إلى وجود كثير من العوامل المؤثرة في الوقت ذاته. وأحد أكثر العوامل دلالة -كما بيّنا- هو الانخفاض الحاد في حجم الناتج المحلي الإجمالي. وتتبلور هذه الظاهرة بالانهيار الكبير في قوى الإنتاج الاجتماعية، ومما يزيد في ضعفها امتناع رأس المال الخاص عن المشاركة في النشاط الإنتاجي. ويبدو الوضع أكثر تعقيداً إذا ما علمنا بأن رجال الأعمال المحليين يقومون ليس فقط بنقل رؤوس أموالهم إلى الخارج، بل بنقل المعدات والآلات والتجهيزات الإنتاجية تاركين بذلك الساحة الاقتصادية للبلاد مكشوفة.

تتكبد سورية الخسائر ليس فقط بسبب تدمير الاقتصاد المدني بتأثير تنامي التوترات الداخلية فيها، فالخسائر مرتبطة ليس فقط بالأضرار المباشرة لرأس المال بل وبسبب ركوده أيضاً والانخفاض الحاد في فاعلية النشاط الاستثماري. والجانب الآخر هو تنامي النفقات العسكرية التي لم تكن ملحوظة في الموازنة العامة للدولة، فمع بداية الأعمال الحربية كان من الطبيعي إعادة توزيع الموارد التي كانت مخصصة للاستخدام في العمليات الاستثمارية والإنتاجية إلى خدمة الأغراض العسكرية والأمنية.

إن الخسائر الناجمة عن الأعمال العسكرية لا تظهر في الناتج المحلي الإجمالي لأنَّ ميزانية التصنيع والنفقات العسكرية لا تُسجل في الحسابات القومية. لذلك فإن مسألة تقدير ارتفاع فاتورة الإنفاق العسكري غاية في الصعوبة، خصوصاً في ظل ظروف النقص الواضح في المعطيات الإحصائية المتاحة. إلا أن تقرير المركز السوري لبحوث السياسات وعلى الرغم من ذلك أكد بأن استخدام دليل عملي عن تقدير ارتفاع الإنفاق العسكري في زمن النزاعات الداخلية، مكّن من تقدير الزيادة في الإنفاق العسكري في سورية بزيادة سنوية وسطية بلغت 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 و 6.6% في عام2012. (3.66 مليار دولار أمريكي بالأسعار الجارية) وفي العموم تبلغ

الخسائر الاقتصادية الإجمالية في عامي 2011 و 2012 (بملايين الدولارات الأمريكية بالأسعار الرائجة كما يأتي:

البـــيان	2011	2012	إجمالي
خسائر الناتج المحلي الإجمالي	6460	17637	24098
أضرار رأس المال المادي	5721	15067	20788
الزيادة الاستثنائية - الإنفاق العسكري	951	2608	3559
إجمالي الخسائر الاقتصادية	13132	35313	48444

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات - دمشق - 2013 - ص42.

يُستَنْتَجُ من المعطيات المبينة في الجدول أعلاه بأن الخسائر الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت خلال المدة المذكورة بـــ (3.7) مرة، وعلى رأس المال المادي بـــ (3.6) مرة، وعلى ارتفاع الإنفاق العسكري بـــ(3.7) مرة. وبحسب الأسعار الثابتة لعام 2000 تُشكل الخسائر نحو 81.7% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010- وتوزعت الخسارة الكلية إلى 50% كخسارة الناتج المحلي الإجمالي، و43% خسارة مخزون رأس المال المتضرر، و7% خسارة ارتفاع الإنفاق العسكري[1].

وكتوضيح إضافي للعمليات السلبية في الاقتصاد الكلي لسورية يُمكن تقديم معطيات عن ديناميكية وحالة ميزان المدفوعات خلال 2010-2012 (بملايين الدولارات):

البـــيان	2010	2011(مقدرة)	2012(مقدرة)
ميزان الحساب الجاري	-367	-5255	-7329
الميزان التجاري	-3663	-4688	-6375
الصادرات (فوب)	12274	12000	2804
نفطية	5478	4608	548
غير نفطية	6796	7392	2256
الواردات (فوب)	-15937	-16688	-9178
الخدمات (صافي)	3860	100	-2123
الدخل (صافي)	-1514	-1917	-142
التحويلات	949	1250	1311
الحساب المالي والرأسمالي	1539	202	-3589
تحويلات رأسمالية	287	190	24
الحساب المالي	1252	13	-3613
الاستثمارات المباشرة	1469	735	-735
محفظة الاستثمارات	-193	-385	-771
استثمارات أخرى	-24	-336	-2107
الخطأ والحذف	897	0	0
الميزان الإجمالي	1172	-5053	-10918
سعر الصرف المثقل	46.5	48.4	75

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات – دمشق – 2013 – ص46.

1 مرجع سابق – المركز السوري لبحوث السياسات 2013- ص43.

إن المعطيات الواردة في الجدول موضوعة ومُقدرة من قِبل خبراء سوريين على أساس معلومات أولية تم الحصول عليها من مصرف سورية المركزي، لذلك نرى من المفيد ذكر بعض التعليقات التي وجدوها ضرورية لتوضيح ما ورد:

يظهر جانب الدخل من ميزان المدفوعات في الجدول السابق صافي الدخل كقيمة سالبة حتى عام 2010 بسبب انخفاض عوائد شركات النفط والغاز العاملة في سورية. وفي عام 2011، أي بعد الأزمة فقد أصبح الوضع أكثر خطورة بسبب تدني مؤشرات فعالية القطاع والعقوبات (حظر استيراد النفط ومشتقاته، وعلى الخدمات المتعلقة باستخراج النفط الخام والمنتجات المرافقة، وعلى توريد تجهيزات وتكنولوجيات النفط الأساسية، وبعض أشكال الحظر على الأعمال المتصلة بتكرير النفط والغاز الطبيعي، وكذلك حظر بعض المشاريع الاستثمارية في تكرير النفط والغاز وفي بناء منشآت الطاقة). أمَّا في عام 2012، ونتيجة لتناقص عوائد الاستثمار فقد قُدِّرَ صافي الدخل بقيمة موجبة.

خلال العقد الماضي كان لتحويلات السوريين العاملين في الخارج أهمية كبيرة في دعم ميزان المدفوعات الجاري على الرغم من تذبذب كمياتها التي كانت ترتبط بوضع العلاقات السياسية بين سورية ودول الخليج العربي. ففي عام 2010 بلغت هذه التحويلات ما يُقارب المليار دولار مع احتمال زيادتها خلال عامي الأزمة نتيجة لارتفاع تحويلات المغتربين لدعم عائلاتهم وأقاربهم في سورية. وازداد تحويل رأس المال وبشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة التي سبقت الأزمة لتصل إلى ذروتها عام 2010، إذْ وصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ضعفي قيمتها لعام 2006. وتعود هذه الزيادة إلى الاستثمارات في قطاع النفط وفي القطاعات الناشئة، مثل المصارف وشركات التأمين الخاصة فضلاً عن ازدهار قطاع السياحة؛ ممَّا أدى إلى جذب استثمارات من دول الخليج، ونتج عن هذا فائض في ميزان رأس المال بين عامي 2007 و 2010 أدَّى دوراً مهماً في تمويل عجز الميزان التجاري. ولكن الآن وبسب الأزمة تُشير تقديرات الخبراء إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى عام 2011 بمقدار النصف مع إمكانية تحولها إلى قيمة سالبة في عام 2012.

تقود التقديرات المتوافرة إلى احتمال أن تترك الأزمة أثراً سلبياً جوهرياً في حالة ميزان المدفوعات. تم توقع عجز يُقدر بنحو 5.1مليار دولار (8.8% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2011 وبنحو 10.9 مليار دولار (27.6% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2012. إن ترافق ذلك مع هروب الاستثمارات المحلية والأجنبية سوف يخلق مشكلةً غاية في الخطورة على الوضع الراهن للاقتصاد السوري. إذا أخذنا بالحسبان أن هذا العجز كان يعوض في الغالب من الموارد الأجنبية فإن انخفاض صافي الأصول الأجنبية المتوقعة من (18)مليار دولار في عام 2010الى (2)مليار دولار في عام

2012 من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم المشكلة، وبالاعتماد على التقديرات المتفائلة لصافي الأصول الأجنبية في عام 2010بـــ23مليار دولار وتقلص حجمها عدة مرات يُمكن عَدَّهُ على أنه تهديد اقتصادي حقيقي ينطوي على خطورة، خاصة في ظروف الحصار والنزاع المسلح.

بالفعل إن الوضع الراهن للحكومة السورية متوتر إلى درجة كبيرة وآفاقه لا تدعو إلى التفاؤل. فمرتكزات النشاط الاقتصادي مستمرة في الانهيار، والعملية الإنتاجية آخذة في التراجع والانكماش الأمر الذي يُهدد بتقويض الصناعة، وشل القدرة على النمو في المستقبل.

رابعاً: الآثار الاجتماعية للازمة

يؤدي التدهور الحاد في الوضع الاقتصادي إلى تحولات سلبية وهدامة في المجال الاجتماعي، هذا يبدو واضحاً في عدد من المؤشرات مثل: مستوى التشغيل ومعدلات البطالة، والفقر، والتعليم، والصحة...الخ.

- فحسب بعض المعطيات الواردة في التقرير أن سورية تعدّ من الدول القليلة في العالم التي انخفض فيها معدل المشاركة في قوة العمل نحو (10) نقاط مئوية خلال عشر سنوات (من 52% عام 2001 إلى 42.7% في عام 2010). ويُلاحظ ذلك على وجه الخصوص بالنسبة إلى الإناث اللواتي بلغت نسبتهن في سوق العمل أقل من 13%. شملت الإحصاءات المناطق الحضرية والريفية، إلاَّ أن الانخفاض كان أكثر حدة في المناطق الريفية، وهذا يُدلل على وجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد السوري.
- وإذا ما قارنا عامي 2010 و 2011 يُمكن التوصل إلى استنتاج أن الوضع في سوق العمل ما يزال يحتفظ ببعض من قوة العطالة ولم تحصل فيه تبدلات حادة. فقد سُجِّلَتْ زيادة في عدد المشاركين فيه من 42.7% في عام 2010 إلى 43.4% في عام 2011. كما لوحظ الانخفاض الطفيف للمشاركين من الذكور من 72.2% إلى 71.2% وارتفاعه بين الإناث من 12.9% حتى 14.8%.
- كما لوحظ أن معدل التشغيل قد انخفض من 39% عام 2010 إلى 336.1% عام 2011؛ وذلك بسبب انخفاض عدد العاملين في القطاع الخاص(بنسبة 6% أو نحو 233 ألف شخص) خلال المدة. إِذْ كان الانخفاض الأكبر بين الذكور وخاصة في قطاعي الزراعة والنقل، في حين ازداد

عدد العاملين في القطاع العام بمعدل 10% أي نحو(130) ألف عامل في مجالات الإدارة العامة والدفاع والتعليم[1].

- **أمَّا فيما يتعلق بالبطالة فإنها اتجهت للارتفاع خلال سنتين من كلا الجنسين من 8.6% إلى 14.9%، أو من (475)ألف شخص في عام 2010 إلى (865) ألف شخص في عام 2011[2]. وقد حصل الارتفاع الرئيس في مناطق ريف محافظات الحسكة والرقة ودير الزور وحمص.**

- **نحو ثلثي العاطلين عن العمل تراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة؛ إلاَّ أن نسبة العاطلين عن العمل بمستوى تعليمي مادون الابتدائية ارتفع ارتفاعاً حاداً بين عامي 2010 و2011 من 20% إلى 320% من إجمالي العاطلين. وهذه الشريحة من السكان تحديداً، ونظراً إلى ظروف الحياة القاسية وتحت ضغط الحاجة قد يكونون أكثر من غيرهم لرفد صفوف الإسلاميين التكفيريين، إذْ يسهل شراؤهم، في الوقت الذي لا تتوافر فيه لدى الدولة في الوقت الراهن الإمكانيات الكافية لمكافحة الأمية المتفشية بين الشباب، وكذلك لتأمين فرص عمل إضافية لتخفيف حدة الوضع[3].**

- **ويُشير تقرير الاسكوا الصادر في كانون الأول 2013 إلى ارتفاع عدد العاطلين عن العمل حتى نهاية 2013 إلى نحو (3) ملايين من أصل (5) ملايين يُشكلون مجموع قوة العمل. أي ما يُعادل 60% من قوة العمل.**

- **تطورت النتائج العامة للحراك المُسلح المُعادي للدولة على نحو انضم فيه أكثر من(3)ملايين شخص إلى صفوف المواطنين الأكثر فقراً في البلاد، ومن الجدير ذكره أن تنامي هذه الشريحة يُشكل النزعة الأهم في المجال الاجتماعي خصوصاً وأنه ومع نهاية عام 2012 هاجر إلى خارج سورية أكثر من نصف مليون شخص، ووصل عدد المُهجرين داخل القطر إلى أكثر من مليوني شخص والذين أصبح وضعهم الاجتماعي أسوأ بكثير نظراً إلى فقدانهم ممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة، فضلاً عن معاناتهم في توفير المأوى والدواء في مناطق متعددة بسبب ارتفاع الأسعار ونقص العرض، فضلاً عن ابتعادهم عن منظومة التعليم وسوء أوضاعهم الصحية.**

1 المركز السوري لبحوث السياسات – 2013 – ص 50.

2 التقرير الوطني الثالث لتنافسية الاقتصاد السوري 2011-2012 – ص 58.

3 مرجع سابق- المركز السوري لبحوث السياسات – 2013 – ص51.

- **كما تُشير بعض الإحصاءات إلى أنَّ عدد المُهجرين خارج سورية قد وصل حتى نهاية عام 2013 إلى نحو(2.5) مليون شخص، ونحو (4) مليون شخص داخل سورية.**
- **وبحسب المعطيات المتوافرة فإن حالة الفقر تشمل نحو (4.5) مليون شخص، منهم (0.8) مليون شخص على سبيل المثال تدهورت ظروفهم بالتأثير المباشر للعقوبات.**

وفي مجال الصحة:

- **ارتفعت مؤشرات الوفاة (9)مرات خلال عامين، ومؤشرات الخارجين من الخدمة بسبب الإصابات تقارب هذا الرقم أيضاً[1].**
- **وتشير بعض الإحصاءات إلى ارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع إلى (18) حالة لكل ألف ولادة حية بعدما كان /14/ حالة لكل ألف في عام 2011؛ ويعود هذا الارتفاع إلى انقص في الغذاء والتعرض للبرد والافتقار للرعاية الصحية[2].**
- **بلغ عدد المشافي المتضررة (66) مشفى، وخرج منها من الخدمة (41) مشفى، كما خرج من الخدمة (673)مركزاً صحياً، وجرى تدمير (412) سيارة إسعاف.**
- **كما بلغ عدد معامل الأدوية الوطنية المتضررة (28) معملاً خرج منها من الخدمة (21) معملاً[3].**

وفي مجال التعليم:

- **ازداد الضغط على المنشآت التعليمية بعد أن دُمِّرَتْ(3000) مدرسة، وانخفض تمويلها إلى النصف بالمقارنة بمدة ما قبل الأزمة.**
- **انخفض معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي إلى 64% وبالتعليم الأساسي إلى 61% من مجموع الأطفال في سن التعليم حتى نهاية عام 2013، بعدما كان معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي قد**

1 مرجع سابق – المركز السوري لبحوث السياسات – 2013 – ص 76.

2 تقرير الاسكوا – مؤشر الأهداف الألفية(ألف يوم من الحرب حولت الواقع في سورية إلى أسوأ السيناريوهات وأشدها تشاؤماً) كانون الأول 2013.

3 صحيفة الأخبار اللبنانية – لقاء مع رئيس مجلس الوزراء السوري – 2013/12/21.

قارب 93% من مجموع الأطفال في سن التعليم عام 2010[1]. وقد أدى ذلك كلّه إلى تردي جودة التعليم.

وبالمحصلة:

- **خلال أكثر من سنتين ونصف دخلت سورية في نطاق أقوى مصادر القلق الاقتصادي والاجتماعي التي بدلت تبديلاً جذرياً ليس الوضع السياسي والمناخ الاجتماعي فحسب، بل وأضعفت قدرة الدولة على إصلاح الوضع وإعادته إلى ما كان عليه مدة طويلة من الزمن.**
- **أدت الحرب إلى الإخلال وبشكل كبير بالوظيفة التنظيمية والإدارية للدولة بسبب فرض المعارضة المسلحة لقوانينها في المناطق التي سيطرت عليها.**
- **لمّ تتمكن الحكومة حتى الآن من وضع رؤية وإستراتيجية اقتصادية واضحة لمعالجة الأزمة وتداعياتها، واقتصرت على وضع حلول إسعافية لمعالجة الوضع المعيشي للمواطنين، وتأمين الخدمات الضرورية لاستمرار الحياة.**
- **لاتزال السوق الوطنية كوحدة متكاملة قائمة حتى الآن باستثناء خروج بعض مكوناتها في بعض المناطق الشمالية والجنوبية من البلاد.**
- **فَقَدَ رأس المال البشري وما يزال يَفقد وبحدة مواصفات عالية جداً بالنسبة إلى بلدٍ نامٍ مثل سورية، القدرة الخلاقة والأمل في إصلاح الوضع وإعادة اللُحمة إلى ما كانت عليه.**
- **فَقَدَ المجتمع السوري الوحدة المعهودة القائمة على التآخي والمحبة والعيش المشترك، ودخل في تناقضات اجتماعية سياسية، وتناحر ديني لم يعهده من قبل.**
- **ويبقى الأمل معقوداً على الجيش العربي السوري الذي أظهر قدرة فائقة على بسط الأمن وإعادة الاستقرار في العديد من المناطق المتوترة وعلى الدبلوماسية السورية التي تعاملت وبقدر كبير من الحنكة مع أطراف الأزمة كلّها، والسعي إلى حل المشكلة من خلال الحوار وبما يُحقق مصلحة الشعب السوري.**

1 المرجع السابق نفسه.

التوصيات:

1- قيام الجهات المختصة بوضع سياسة اجتماعية متكاملة – مبينة على تحليل لواقع تطور الاقتصاد السوري وخصوصيته وبالاستفادة من التجارب التنموية العالمية الناجحة- كبديل عن سياسة اقتصاد السوق الاجتماعي التي أهملت الجانب الاجتماعي وأطلقت العنان لآلية السوق المتوحشة، على أن تراعي هذه السياسة مصالح الطبقات الفقيرة والمهمشة في المجتمع، وخلق فرص عمل جديدة تقلل من المستويات المرتفعة للبطالة.

2- التركيز في قيادة عملية التنمية على قطاعي الصناعة والزراعية – وليس على قاطعات التجارة والسياحة والمال والتأمين- كونها تستقطب مجمل عملية التنمية الاقتصادية وتشكل القاعدة الاقتصادية والقوة الدافعة لتنشيط الفروع الأخرى كلّها.

3- الاستمرار في دعم المواد الغذائية الأساسية وحوامل الطاقة والعمل على تقديمه لمستحقيه.

4- تطوير استراتيجية الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الطارئة التي تستهدف إعادة بناء الاستقرار والتضامن الاجتماعيين والتقليل من الأثر السلبي على المواطنين والمناطق المتضررة بالمشاركة بالمشاركة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومة والمجتمع الدولي.

5- تكثيف الجهود من أجل التهيئة والتحضير لمرحلة الإعمار (وضع تصورات، وتخطيط، وتمويل...، إلخ).

المراجع

المراجع العربية:

1- الجمعية السورية للثقافة والمعرفة- المركز السوري لبحوث السياسات – الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية – كانون الثاني 2013.

2- التقرير الحكومي عن واقع التجارة الخارجية في سورية خلال فترة الأزمة ويتضمن مقارنة بين واقع التجارة الخارجية الربع الأول من عام 2013 مع الربع الأول من عام 2011.

3- التقرير الوطني الثالث لتنافسية الاقتصاد السوري (2011-2012).

4- المجموعات الإحصائية السنوية لأعوام (2011-2012)- دمشق - المكتب المركزي للإحصاء.

5- تقرير الاستثمار السنوي الربعي في سورية – دمشق – 2009.

6- د.محمد السمهوري – إمكانيات الصمود: احتمالات انهيار الاقتصاد السوري بعد العقوبات- المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية- القاهرة – 10 شباط 2012.

الصحف:

- صحيفة الأخبار اللبنانية- لقاء مع رئيس مجلس الوزراء السوري – 2013/12/21.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Economic Development and Prospects 2009. The World Bank. 3October2009.

2- Ibid.

3- MEED – 26 August - 1 September.

4- Syria Economy Profile 2011.CIA World Fact book.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2014/1/14.